AS

الأمم المتحدة

Distr.
GENERAL

A/53/638
S/1998/1035
4 November 1998
ARABIC
ORIGINAL: FRENCH

الجمعية العامة
مجلس الأمن

الجمعية العامة
الدورة الثالثة والخمسون
البند ٧٢ (د) من جدول الأعمال
استعراض وتنفيذ وثيقة اختتام دورة الجمعية العامة الاستثنائية الثانية عشرة: تدابير بناء الثقة على الصعيد الإقليمي: أنشطة لجنة الأمم المتحدة الاستشارية الدائمة المعنية بمسائل الأمن في وسط أفريقيا

مجلس الأمن
السنة الثالثة والخمسون

رسالة مؤرخة ٣ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٨ موجهة إلى
الأمين العام من الممثل الدائم للكاميرون لدى الأمم المتحدة

أتشرف بأن أحيل إليكم طيه التقرير وإعلان ياوندي المتعلقين بالسلام والأمن والتنمية اللذين اعتمدهما وزراء خارجية الدول الأعضاء في لجنة الأمم المتحدة الاستشارية الدائمة المعنية بمسائل الأمن في وسط أفريقيا، إثر انتهاء اجتماعهم العاشر المعقود في ياوندي من ٢٦ إلى ٣٠ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٨ (انظر المرفقات).

وسيكون من دواعي امتناني البالغ أن تتفضلوا بتعميم هذه الرسالة ومرفقاتها باعتبارها وثيقة من وثائق الجمعية العامة في إطار البند ٧٢ (د) من جدول الأعمال ومن وثائق مجلس الأمن.

(توقيع) مارتن بيلينغا إيبوتو
الوزير المفوض

98-33824 111198 111198

المرفق الأول

تقرير لجنة الأمم المتحدة الاستشارية الدائمة المعنية بمسائل الأمن في وسط أفريقيا بشأن الاجتماع الوزاري العاشر المعقود في ياوندي في الفترة من ٢٦ إلى ٣٠ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٨

المقدمة

١ - انعقد الاجتماع العاشر للجنة الأمم المتحدة الاستشارية الدائمة المعنية بمسائل الأمن في وسط أفريقيا في ياوندي، في الفترة من ٢٦ إلى ٣٠ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٨.

٢ - واشتركت في هذا الاجتماع الدول الأعضاء التالية: بوروندي، وتشاد، وجمهورية أفريقيا الوسطى، وجمهورية الكونغو الديمقراطية، وسان تومي وبرينسيبي، وغابون، وغينيا الاستوائية، والكاميرون، والكونغو. ولم تستطع أنغولا ورواندا حضور الاجتماع.

٣ - واشترك أيضا في أعمال اللجنة: ممثل الأمين العام للأمم المتحدة، وممثل الأمين العام لمنظمة الوحدة الأفريقية، والأمين العام للاتحاد الجمركي لدول وسط أفريقيا.

٤ - ووجّه البلد الذي استضاف الاجتماع الوزاري الدعوة إلى الأعضاء الخمسة الدائمين في مجلس الأمن وإلى البلدان التالية: ألمانيا، وإيطاليا، وبلجيكا، وجمهورية كوريا، وكندا، وهولندا، واليابان لحضور الاجتماع كمراقبين.

٥ - واشتمل الافتتاح الرسمي للاجتماع على ما يلي: خطاب الرئيس الحالي للجنة سعادة السيد كاسيمير أوي مبا، وزير الدولة ووزير الخارجية والتعاون في الجمهورية الغابونية، ورسالة الأمين العام للأمم المتحدة التي قرأها ممثله السيد شيخ تيديان غايي مدير مكتب الأمم المتحدة في جمهورية الكونغو الديمقراطية، ورسالة الأمين العام لمنظمة الوحدة الأفريقية التي قرأها ممثله سعادة السيد باسكال غياما، الأمين العام المساعد لمنظمة الوحدة الأفريقية، وخطاب الافتتاح الذي ألقاه سعادة السيد بيتر ما فاني موسونغي رئيس وزراء ورئيس حكومة جمهورية الكاميرون.

إقرار جدول الأعمال

٦ - أقرت اللجنة جدول الأعمال التالي:

'١' انتخاب مكتب اللجنة؛

'٢' تقرير المكتب الذي انتهت فترة ولايته وقدم التقرير رئيس المكتب؛

'٣' النظر في تقرير الأمين العام للأمم المتحدة عن "أسباب النزاع في أفريقيا وتعزيز السلام الدائم والتنمية المستدامة فيها"؛

'٤' استعراض الحالة الجيوبوليتيكية لوسط أفريقيا؛

'٥' التعاون بين الدول في مجال الأمن بين بلدان وسط أفريقيا؛

'٦' تقييم تنفيذ قرارات وتوصيات اللجنة الاستشارية الدائمة الواردة في تقرير اجتماع وزراء الدفاع والداخلية المعقود في ليبرفيل بغابون في الفترة من ٢٨ إلى ٣٠ نيسان/أبريل ١٩٩٨، وفي إعلان باتا المعتمد في الاجتماع الوزاري المعقود في باتا بغينيا الاستوائية في الفترة من ١٨ إلى ٢١ أيار/ مايو ١٩٩٨ بشأن المؤسسات الديمقراطية والسلام في وسط أفريقيا، ولا سيما:

- إنشاء آلية للإنذار المبكر؛

- تنظيم تدريبات عسكرية مشتركة لعمليات السلام بين القوات المسلحة لبلدان وسط أفريقيا؛

- إنشاء مجلس أعلى لتعزيز السلام ومنع الأزمات السياسية والمنازعات المسلحة في وسط أفريقيا وإدارتها وتسويتها؛

- إنشاء برلمان دون إقليمي في وسط أفريقيا؛

'٧' النظر في مشروع إنشاء مركز دون إقليمي لحقوق الإنسان والديمقراطية؛

'٨' النظر في تقرير الاجتماع الوزاري واعتماده؛

'٩' النظر في الإعلان النهائي واعتماده.

سير الأعمال

أولا - انتخاب مكتب اللجنة

٧ - انتخبت اللجنة مكتبا جديدا مشكلا على النحو التالي: الرئيس - الكاميرون؛ النائب الأول للرئيس - تشاد؛ النائب الثاني للرئيس - بوروندي؛ المقرر العام - جمهورية الكونغو الديمقراطية.

ثانيا - تقرير المكتب الذي انتهت فترة ولايته

٨ - أحاطت اللجنة علما بالتقرير الذي قدمه سعادة السيد كاسيمير أوي مبا، وزير الدولة ووزير الخارجية والتعاون في جمهورية غابون بصفته الرئيس الذي انتهت فترة رئاسته. ورحبت اللجنة بالدينامية والفعالية اللتين أبداهما المكتب الذي انتهت فترة ولايته.

ثالثا - دراسة تقرير الأمين العام للأمم المتحدة عن أسباب النزاع في أفريقيا وتعزيز السلام الدائم والتنمية المستدامة فيها

٩ - قررت اللجنة تأكيد أهمية وصلة التوصيات الواردة في تقرير الأمين العام للأمم المتحدة. وقررت اعتبار هذا التقرير وثيقة ذات صلة بعملها.

١٠ - ورحبت اللجنة بأن مجلس الأمن، والجمعية العامة للأمم المتحدة، والمؤسسات المالية الدولية تعهدت بمساعدة أفريقيا على تنفيذ التوصيات الواردة في تقرير الأمين العام. وفي هذا الصدد، رحبت بارتياح باتخاذ مجلس الأمن القرار ١١٩٧ (١٩٩٨) الذي طلب إلى الأمين العام للأمم المتحدة أن يدعم منظمة الوحدة الأفريقية والترتيبات دون الإقليمية المتخذة لمنع المنازعات، وصيانة وتعزيز السلام في أفريقيا.

١١ - ولاحظت اللجنة أن عدة توصيات ترد في تقرير الأمين العام قد تم تنفيذها بالفعل في المنطقة دون الإقليمية وتتفق مع معظم التدابير التي سبق أن اتخذها.

١٢ - ودعت اللجنة الأمم المتحدة والمجتمع الدولي إلى دعم وتأييد المشاريع التي تضعها في إطار تنفيذ التوصيات الواردة في هذا التقرير.

١٣ - ونظرا لأهمية توصيات تقرير الأمين العام عن "أسباب النزاع في أفريقيا وتعزيز السلام الدائم والتنمية المستدامة فيها" منحت اللجنة ولاية إلى مكتبها لاتخاذ التدابير الملائمة من أجل تنظيم حلقة دراسية عالية المستوى ترمي إلى تسهيل تطبيق التوصيات ذات الصلة بوسط أفريقيا.

رابعا - استعراض الحالة الجيوبوليتيكية لوسط أفريقيا

بوروندي

١٤ - رحبت اللجنة بالتطور الإيجابي للحالة في بوروندي ولا سيما إبرام الاتفاق المتعلق بالمنهج السياسي الذي وضعته الحكومة والجمعية الوطنية من أجل إنشاء المؤسسات الانتقالية.

١٥ - وتشجع اللجنة الحكومة على مواصلة الحوار الذي أجرته مع جميع الأطراف في النزاع بما في ذلك العصابات المسلحة.

١٦ - ومنحت اللجنة الولاية إلى رئيس المكتب للقيام بالإجراءات اللازمة لكي يتم على الفور رفع الحظر الذي كانت له عواقب وخيمة على السكان البوروندييين ولا سيما الفئات الأضعف من المجتمع البوروندي.

الكاميرون

١٧ - رحبت اللجنة بمناخ السلام والاستقرار الذي لاحظته بعد مختلف الانتخابات التي تم تنظيمها في الكاميرون. وفي هذا الصدد، رحبت أيضا بسياسة الانفتاح والتقارب والمشاركة التي اتبعها رئيس جمهورية

الكاميرون سعادة السيد بول بيا. وقد ساهمت هذه السياسة في تعزيز ودعم "ديمقراطية هادئة" تعتبر عاملا لاستتباب السلام الاجتماعي.

١٨ - ونظرا لما للخلاف الحدودي بين الكاميرون ونيجيريا من أهمية بالنسبة للسلام والأمن في خليج غينيا، أيدت اللجنة الجهود التي تبذلها الحكومة الكاميرونية بحثا عن تسوية سلمية عن طريق إيجاد حل قانوني لهذا الخلاف. وقد طلبت في هذا الصدد إلى جميع الدول الأطراف في اتفاقية جنيف المتعلقة بأسرى الحرب الحرص على تطبيقها تطبيقا كاملا. ولاحظت بارتياح موقف الكاميرون في هذا الصدد.

١٩ - وأحاطت اللجنة علما مع الارتياح بأن محكمة العدل الدولية أعلنت اختصاصها بالنظر في هذا الخلاف. ووجهت نداء إلى الدول الصديقة والمجتمع الدولي من أجل المساعدة على المحافظة على السلام بين البلدين قبل صدور حكم المحكمة وأثناءه وبعده.

٢٠ - وفي هذا الصدد، حثت اللجنة الطرفين على أن يحترما احتراما دقيقا التدابير التحفظية التي أصدرتها المحكمة في قرارها المؤرخ ١٥ آذار/ مارس ١٩٩٦.

الكونغو

٢١ - رحبت اللجنة بعودة السلام إلى الكونغو وأحاطت علما مع الارتياح بالتدابير التي اتخذتها السلطات الكنغولية من أجل تحقيق المصالحة الوطنية وتعمير البلد واحترام الحريات والحقوق الأساسية، والشروع في العملية الديمقراطية.

٢٢ - ووجهت نداء إلى المجتمع الدولي لكي يشارك في الجهود التي يبذلها الكونغو والتي تدخل تماما ضمن إطار تعزيز السلام.

غابون

٢٣ - رحبت اللجنة بمتابعة العملية الديمقراطية في غابون، لا سيما إنشاء مؤسسات لتنظيم الديمقراطية مثل المجلس الوطني للاتصالات، والمجلس الوطني للديمقراطية.

٢٤ - وأحاطت اللجنة علما بالقيام للمرة الثانية على التوالي منذ العمل بنظام الأحزاب المتعددة بالتنظيم القادم لانتخابات رئاسية حرة وشفافة في هذا البلد.

٢٥ - وأثنت اللجنة كذلك على الجهود التي لم يدخر وسعا في بذلها رئيس الجمهورية الغابونية سعادة السيد الحاج عمر بونغو من أجل تحقيق السلام والأمن في منطقة وسط أفريقيا دون الإقليمية.

غينيا الاستوائية

٢٦ - أحاطت اللجنة علما بالمعلومات التي قدمها وفد غينيا الاستوائية حول الأحداث التي وقعت في هذا البلد في ١٧ أيار/ مايو ١٩٩٧ و ٢١ كانون الثاني/يناير ١٩٩٨.

٢٧ - ورحبت اللجنة بالجهود التي بذلتها حكومة غينيا الاستوائية من أجل إعادة استتباب السلام والوفاق الوطني.

٢٨ - وأوصت بوجود تعاون أكبر بين بلدان وسط أفريقيا لتجنب زعزعة الاستقرار في المنطقة دون الإقليمية.

جمهورية الكونغو الديمقراطية

٢٩ - بعد أن أعربت اللجنة عن قلقها البالغ بشأن الحالة السائدة في جمهورية الكونغو الديمقراطية، رحبت بالمبادرات المتعددة المتخذة من أجل التوصل إلى تسوية للأزمة في هذا البلد لا سيما المبادرة التي أعلنها سعادة الرئيس السيد الحاج عمر بونغو في ٢٤ أيلول/سبتمبر ١٩٩٨.

٣٠ - ووجهت اللجنة نداء عاجلا لوقف إطلاق النار واحترام المبادئ المتعلقة بحرمة الحدود التي خلفها الاستعمار، والسيادة الوطنية، والسلامة الإقليمية وعدم التدخل، المكرسة في ميثاق منظمة الوحدة الأفريقية والأمم المتحدة.

٣١ - ومنحت اللجنة ولاية لرئيس المكتب لاتخاذ جميع التدابير التي من شأنها أن تساهم في التوصل إلى تسوية نهائية للأزمة والجلاء الفوري وبدون شرط لقوات العدوان الأجنبية من جمهورية الكونغو الديمقراطية.

جمهورية أفريقيا الوسطى

٣٢ - رحبت اللجنة بالتطور الإيجابي للحالة في جمهورية أفريقيا الوسطى، وذلك في جملة أمور بفضل بعثة الأمم المتحدة في جمهورية أفريقيا الوسطى. غير أنها لاحظت أن:

- إعادة بناء القوات المسلحة لجمهورية أفريقيا الوسطى مستمر؛

- لم يتم بعد جمع ٤٥ في المائة من الأسلحة الخفيفة؛

- الحالة ما زالت متقلبة.

٣٣ - وتوصي اللجنة بشدة بالابقاء على بعثة الأمم المتحدة في جمهورية أفريقيا الوسطى بعد إجراء الانتخابات التشريعية والرئاسية. ومنحت ولاية إلى رئيس المكتب لاتخاذ جميع التدابير اللازمة في هذا الصدد لدى مجلس الأمن والجمعية العامة للأمم المتحدة.

سان تومي وبرينسيبي

٣٤ - لاحظت اللجنة من جديد مع الارتياح الجهود التي تبذلها حكومة سان تومي وبرينسيبي بغية توطيد العملية الديمقراطية مما يساعد على تدعيم السلام في المنطقة دون الإقليمية.

٣٥ - وفي هذا الصدد، أحاطت اللجنة علما مع الارتياح بحسن سير الأعمال التحضيرية من أجل إجراء ثالث انتخابات تشريعية تعددية في بداية تشرين الثاني/نوفمبر.

تشاد

٣٦ - أشادت اللجنة بسياسة المصالحة التي يتبعها الرئيس إدريس ديبي.

٣٧ - ورحبت بالإجراءات التي اتخذت للحد من تداول الأسلحة الصغيرة والطريقة الحاسمة التي جرت بها عمليات نزع السلاح.

٣٨ - وهي ترحب أيضا ببدء عمليات إزالة الألغام بفضل دعم البلدان الصديقة، وتشجع المجتمع الدولي والمنظمات غير الحكومية على تقديم مساهمات من أجل إنجاز هذه العمليات.

٣٩ - وتشجع اللجنة تشاد على توطيد السلام عن طريق مواصلة سياستها المتعلقة بتعزيز حقوق الإنسان.

خامسا - التعاون فيما بين بلدان وسط أفريقيا في مجال الأمن

٤٠ - أثناء النظر في هذا البند، أحاطت اللجنة علما مع الارتياح بالإجراءات والمبادرات التي اتخذتها الدول الأعضاء في اللجنة في إطار التعاون بشأن الأمن، والتي تهدف بصفة خاصة إلى تبديد التوترات ومكافحة انعدام الأمن في مناطق الحدود، وكذلك إلى إفساح المجال لتبادل الرأي بين الهيئات الوطنية المختلفة المختصة بهذه المسائل.

٤١ - وبمراعاة الطابع العابر للحدود لمعظم مشاكل الأمن في المنطقة دون الإقليمية، وانطلاقا من ضرورة الاستجابات المشتركة والملموسة حيالها، أوصت اللجنة بشدة بتكثيف التعاون والتضافر بين قوات الأمن في بلدان وسط أفريقيا، ولا سيما في إطار اللقاءات الدورية وتنظيم عمليات مشتركة.

٤٢ - وأعربت اللجنة عن بالغ قلقها لظاهرة التداول غير المشروع للأسلحة الصغيرة والاتجار بالمخدرات اللذين يشكلان عاملا هاما في انعدام الأمن في المنطقة دون الإقليمية؛ وأوصت بعقد مؤتمر دون إقليمي بشأن هاتين المسألتين وصياغة صكوك قانونية لمراقبة هذا البلاء فضلا عن اتخاذ تدابير ملائمة أخرى لمواجهته.

٤٣ - وقد أوكل إلى رئيس مكتب اللجنة التماس المساعدة اللازمة للتنظيم السريع لعقد ذلك المؤتمر، لدى الأمين العام للأمم المتحدة والمنظمات الدولية المهتمة.

٤٤ - وبعد أن أشارت اللجنة إلى الأهمية التي يكتسبها ميثاق عدم الاعتداء المعقود في عام ١٩٩٦ بين بلدان وسط أفريقيا بالنسبة للسلام والأمن في المنطقة دون الإقليمية، دعت البلدان الموقعة على الميثاق المذكور إلى التصديق عليه. وكلفت رئيس المكتب بمواصلة مساعيه لدى بلدان المنطقة دون الإقليمية،

وبخاصة أنغولا ورواندا، التي لم توقع على الميثاق بعد، بهدف إتاحة دخوله حيز النفاذ في أقرب وقت ممكن.

٤٥ - وإدراكا لضرورة تعزيز التعاون بشأن السلام والأمن في المنطقة دون الإقليمية، أوصت اللجنة بوضع إطار قانوني ملائم.

سادسا - تقييم تنفيذ مقررات وتوصيات اللجنة الاستشارية الدائمة الواردة في تقرير اجتماع وزراء الدفاع والداخلية المعقود في ليبرفيل، بغابون، في الفترة من ٢٨ إلى ٣٠ نيسان/أبريل ١٩٩٨ وفي إعلان باتا، الذي اعتُمد في المؤتمر دون الإقليمي المعني بالمؤسسات الديمقراطية والسلام في وسط أفريقيا، المعقود في باتا، بغينيا الاستوائية، في الفترة من ١٨ إلى ٢١ أيار/ مايو ١٩٩٨، ولا سيما التالية:

إنشاء آلية للإنذار السريع

٤٦ - في ختام التبادل المتعمق للآراء بشأن هذا البند، ومع المراعاة بخاصة للتقدم المحرز بهذا الشأن، باشرت اللجنة وضع آلية الإنذار السريع موضع التنفيذ الفعال، بفضل التبرعات التي قدمتها الحكومة الأمريكية من خلال منظمة الوحدة الأفريقية وتخصيص اعتمادات من الموارد المتاحة في الصندوق الاستئماني للجنة.

٤٧ - وتدعو اللجنة المجتمع الدولي من جديد إلى تقديم مساهمات سخية إلى الصندوق الاستئماني.

٤٨ - وكلفت اللجنة رئيس المكتب ببذل كل المساعي اللازمة لدى الأمين العام للأمم المتحدة، بغية الحصول على المساعدة لبدء التشغيل الفعلي للآلية.

تنظيم تدريبات عسكرية مشتركة على عمليات السلام بين القوات المسلحة لبلدان وسط أفريقيا

٤٩ - أحاطت اللجنة علما بالتوصيات الواردة في التقرير الذي أعده خبراء المنطقة دون الإقليمية بشأن هذه المسألة والذي قدم إلى الدول الكبرى المختلفة. وقد أكد التقرير بصفة خاصة الحاجة إلى تنظيم تدريبات عسكرية مشتركة على عمليات السلام وإلى اشتراك الدول الأعضاء بنفسها في تنفيذ هذه التدريبات.

٥٠ - غير أنه مع مراعاة أهمية الموارد اللازمة لتنظيم هذه التدريبات التي تستهدف تدعيم قدرات العمليات لدى بلدان المنطقة دون الإقليمية في مجال حفظ السلام، وجهت اللجنة نداء إلى المجتمع الدولي وبخاصة الأمم المتحدة من أجل تقديم المساعدة اللازمة.

٥١ - وفي هذا الشأن، كلفت اللجنة رئيس المكتب بمواصلة بذل المساعي اللازمة لدى الأمم المتحدة والبلدان المانحة.

إنشاء مجلس أعلى لتعزيز السلام ومنع الأزمات السياسية والصراعات المسلحة في وسط أفريقيا وإدارتها وتسويتها

٥٢ - سلمت اللجنة بالحاجة إلى إنشاء هيئة في المنطقة دون الإقليمية لمنع الصراعات وإدارتها وتسويتها مما يتيح ملء الفراغ المؤسسي الحالي في هذا الصدد؛ ومن شأن تلك الهيئة أن تسهم في تدعيم الثقة وتعزيز السلام والأمن والتنمية المستدامة في وسط أفريقيا.

٥٣ - ولذلك أوصت اللجنة بالنظر في مسألة إنشاء "مجلس أعلى لتعزيز السلام ومنع الأزمات السياسية والصراعات المسلحة في وسط أفريقيا وإدارتها وتسويتها" في مؤتمر قمة لرؤساء دول وحكومات بلدان المنطقة دون الإقليمية. وكلفت اللجنة رئيس المكتب بمباشرة إجراء مشاورات من أجل عقد مؤتمر القمة.

إنشاء برلمان دون إقليمي

٥٤ - أحاطت اللجنة علما باستنتاجات المؤتمر الوزاري المعقود في باتا الذي أوصى بإنشاء برلمان دون إقليمي. ورحبت بالجهود التي بُذلت بالفعل لتنفيذ هذا المشروع الذي اقترحه سعادة السيد أوبيانغ نغويما مباسوغو، رئيس غينيا الاستوائية.

٥٥ - وأوصت اللجنة بمواصلة بذل هذه الجهود من أجل إتاحة عقد مؤتمر قمة لرؤساء الدول والحكومات للشروع في إنشاء برلمان دون إقليمي. وقد أوصت في هذا الصدد بأن يعقد رئيس المكتب اجتماعا يضم خبراء برلمانيين.

سابعا - دراسة مشروع إنشاء مركز دون إقليمي لحقوق الإنسان والديمقراطية

٥٦ - أعربت اللجنة من جديد عن تأييدها لإنشاء مركز دون إقليمي لحقوق الإنسان والديمقراطية في ياوندي، تحت إشراف مفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان.

٥٧ - وكُلف رئيس المكتب ببذل المساعي اللازمة بغية تنفيذ هذا المشروع.

ثامنا - النظر في تقرير الاجتماع الوزاري واعتماده

٥٨ - بعد النظر في مشروع التقرير، اعتمد الوزراء هذا التقرير الذي يقر أعمال الاجتماع الوزاري العاشر للجنة الأمم المتحدة الاستشارية الدائمة المعنية بمسائل الأمن في وسط أفريقيا.

تاسعا - النظر في الإعلان الختامي واعتماده

اعتمد الوزراء أيضا في ختام أعمالهم إعلان ياوندي بشأن السلام والأمن والتنمية في وسط أفريقيا، الوارد في مرفق هذا التقرير.

المرفق الثاني

إعلان ياوندي بشأن السلام والأمن والتنمية في وسط أفريقيا،
المعتمد في ياوندي في ٢٠ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٨

١ - عـُقد الاجتماع العاشر لوزراء خارجية البلدان الأعضاء في لجنة الأمم المتحدة الاستشارية الدائمة المعنية بمسائل الأمن في وسط أفريقيا في ياوندي، الكاميرون، يومي ٢٩ و ٣٠ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٨.

٢ - وأشار الوزراء إلى أن اللجنة جهاز أنشأته الجمعية العامة للأمم المتحدة بمبادرة من البلدان الأعضاء في الجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا. وأكدوا مرة أخرى الأهمية السياسية التي تكتسيها اللجنة باعتبارها الإطار المفضل للتشاور في المنطقة الفرعية فيما يتعلق بتعزيز الثقة والسلام والأمن.

٣ - وأوصى الوزراء لذلك بأن تجسـّد اللجنة تواجدها في المنطقة الفرعية وذلك بغية جعل برنامج أنشطتها أكثر قابلية للتنفيذ. وفي هذا الصدد، أكدت البلدان الأعضاء مجددا التزامها بالإسهام حاليا في برنامج أنشطة اللجنة.

٤ - وسلـّم الوزراء بأنه منذ نهاية الحرب الباردة، أصبح لمسائل الأمن طابع متعدد الأبعاد تقتضي اتخاذ تدابير تشمل مجالات السياسة وتحديد التسلح ومراقبته، والتنمية وحقوق الإنسان. ولهذا الغرض، كلف الوزراء رئيس المكتب بالتأكد من أن هذا النهج الشامل سينعكس بالكامل في معالجة الجمعية العامة للأمم المتحدة لبند جدول أعمالها المتعلق بأنشطة اللجنة.

٥ - وأعرب الوزراء مجددا عن تشبثهم بالمبادئ الأساسية الواردة في ميثاقي الأمم المتحدة ومنظمة الوحدة الأفريقية، وهي:

- المساواة بين جميع الدول في السيادة؛
- عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول؛
- احترام سيادة كل دولة وسلامتها الإقليمية؛
- عدم المساس بالحدود الموروثة عن الاستعمار.

٦ - وسلّم الوزراء بأن إقرار السلام والتنمية المستدامة في وسط أفريقيا يقتضي تضامن جميع البلدان الأعضاء في اللجنة وتعاونها بشكل كامل. وفي هذا الصدد، أوصوا ممثليهم في مختلف الهيئات الدولية بالتشاور المستمر من أجل مواءمة مواقفهم بشأن المسائل موضع الاهتمام المشترك. وقرروا إنشاء لجنة من سفراء جميع البلدان الأعضاء في اللجنة على مستوى جميع المنظمات الدولية، بغرض مواءمة مواقفهم وتنسيقها فيما يتعلق بالسلام والأمن في وسط أفريقيا.

٧ - وأعرب الوزراء عن قلقهم الشديد إزاء استمرار التوترات والأزمات والصراعات في وسط أفريقيا. وأعربوا عن قلقهم الشديد إزاء هذه الحالة التي ما فتئت تؤدي إلى خسائر كثيرة في الأرواح وتنجم عنها أضرار مادية كبيرة ومعاناة للسكان يعجز عنها الوصف، ولا سيما بالنسبة للاجئين والمشردين.

٨ - وأكد الوزراء أهمية الوقاية كوسيلة لتفادي نشوب صراعات جديدة في منطقتهم الفرعية، وأكدوا مجددا ضرورة أن تقام، في أقرب وقت ممكن، آلية للإنذار السريع لوسط أفريقيا وأن ينشئ رؤساء الدول والحكومات جهازا لتسوية النزاعات.

٩ - وشجع الوزراء بلدان المنطقة الفرعية على تعزيز بعزم لا يفتر، احترام حقوق الإنسان وحرياته وكذا إرساء دولة سيادة القانون وإقامة نظم سياسية ديمقراطية تتيح مشاركة كافة القوى الاجتماعية مشاركة كاملة في الحياة السياسية.

١٠ - وإذ يرى الوزراء أن السلام والتنمية مرتبطان بحيث لا يمكن الفصل بينهما، شددوا على ضرورة أن تعمد بلدان المنطقة الفرعية إلى حشد الجزء الأكبر من مواردها وجهودها من أجل تحسين أحوال شعوبها ولا سيما الفئات الأكثر حرمانا. واعترفوا، بناء على ذلك، بأن عبء الديون الذي تتحمله بلدانهم من شأنه أن يقوض الجهود التي تبذلها هذه البلدان في مجال التنمية. ووجهوا، لهذا الغرض، نداء حارا إلى الشركاء الثنائيين والمتعددي الأطراف من أجل إيجاد حل مناسب لهذه المشكلة الشائكة.

١١ - وأعلن الوزراء بأن معركة القضاء على الفقر يجب أن تشكل أحد الشواغل الرئيسية لبلدانهم بغرض إقامة سلام دائم. وإذ أكدوا بإلحاح على أن الحالة الاقتصادية الصعبة التي تعيشها البلدان الأعضاء في اللجنة تشكل عاملا من عوامل عدم الاستقرار يهدد السلام والأمن في المنطقة الفرعية، وجهوا نداء عاجلا إلى المجتمع الدولي، ولا سيما إلى المؤسسات المالية الدولية كي تقدم دعما متزايدا إلى ما تبذله هذه البلدان من جهود من أجل الإصلاح الاقتصادي.

١٢ - وأكد الوزراء ضرورة تكثيف التعاون والمبادلات المتعددة الأشكال فيما بين بلدانهم، وذلك عن طريق إعادة تنشيط التجمعات الاقتصادية بغرض تشجيع التمازج بين شعوبهم وترسيخ آداب المنطقة الفرعية وثقافة السلام والحوار.

١٣ - وأعرب الوزراء عن قلقهم الشديد إزاء الصراع القائم في جمهورية الكونغو الديمقراطية الذي يحمل في طياته مخاطر زعزعة المنطقة الفرعية برمتها.

١٤ - وبعد أن أشار الوزراء إلى الإعلان الصادر عن رؤساء دول وحكومات وسط أفريقيا عقب اجتماعهم المنعقد في ليبروفيل يوم ٢٤ أيلول/سبتمبر ١٩٩٨، وجهوا نداء من أجل وقف إطلاق النار في جمهورية الكونغو الديمقراطية والانسحاب الفوري وغير المشروط للقوات الأجنبية المعتدية، واحترام السيادة الوطنية، والسلامة الإقليمية لجمهورية الكونغو الديمقراطية والإسراع بعملية إحلال الديمقراطية في هذا البلد.

١٥ - وبعد أن أشار الوزراء إلى إعلان ليبروفيل الصادر في ٢٤ أيلول/سبتمبر ١٩٩٨، وأعربوا عن قلقهم الشديد لتدهور الوضع في أنغولا ولتوقف عملية السلام في هذا البلد، حثوا الاتحاد الوطني من أجل الاستقلال التام لأنغولا (يونيتا) على الامتثال، دون تأخير، لاتفاقات السلام ولبروتوكول لوساكا وللقرارات ذات الصلة الصادرة عن مجلس الأمن.

١٦ - ورحب الوزراء بقرار مجلس الأمن بتمديد ولاية بعثة مراقبي الأمم المتحدة في أنغولا حتى ٣ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٩٨، ووجهوا نداء حارا إلى جميع الأطراف بأن تسير بعزم على درب السلام والبناء الوطني من أجل وضع حد للمعاناة الشديدة التي لا يزال يكابدها الشعب الأنغولي ولا سيما المشردين.

١٧ - وإذ أكد الوزراء ما لبعثة مراقبي الأمم المتحدة في أنغولا من أهمية في هذه الفترة الحاسمة من تاريخ هذا البلد، وجهوا نداء عاجلا إلى المجتمع الدولي كي يدعم بقاء هذه البعثة بعد ٣ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٩٨، وذلك بغية إعطاء فرصة إضافية لعملية السلام والمصالحة الوطنية والحيلولة، بذلك، دون ابتلاء البلد برمته بنار الحرب.

١٨ - وحيا الوزراء ذكرى الأستاذ عليون بلوندين باي، الذي اختفى بشكل مفاجئ مع فريقه، على مساهمته التي لا تقدر بقيمة في مساعي السلام في أنغولا.

١٩ - ويسلم الوزراء بأن التنفيذ الكامل لاتفاقات بانغي وميثاق المصالحة الوطنية أساسي لإقرار السلام والمصالحة الوطنية في جمهورية أفريقيا الوسطى. ويرحبون بما أحرزته حكومة جمهورية أفريقيا الوسطى من تقدم كبير في تنفيذ اتفاقيات بانغي وبدء الإصلاحات السياسية والاقتصادية الكبرى.

٢٠ - ويلاحظ الوزراء بارتياح قرار مجلس الأمن بإدراج دعم تنظيم الانتخابات التشريعية التي ستجري يومي ٢٢ تشرين الثاني/نوفمبر و ١٣ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٩٨ ضمن ولاية بعثة الأمم المتحدة في جمهورية أفريقيا الوسطى.

٢١ - وأشار الوزراء إلى أهمية الدور الذي تضطلع به بعثة الأمم المتحدة في جمهورية أفريقيا الوسطى في الحفاظ على جو الأمن والاستقرار المؤاتي لتعزيز عملية المصالحة الوطنية في جمهورية أفريقيا الوسطى، وأكدوا أن الوقف الكامل لأنشطة البعثة ينبغي ألا يتم سوى بعد الانتهاء من العمليات الانتخابية وتدعيم المصالحة الوطنية على نحو كاف.

٢٢ - وشدد الوزراء على ضرورة مواصلة إجراء حوار بنّاء بين جميع قطاعات شعب بوروندي من أجل توطيد عملية المصالحة الوطنية. وأعربوا عن قلقهم للمعاناة التي يتعرض لها شعب بوروندي، بسبب الحظر المفروض على هذا البلد ووجهوا نداء ملحا من أجل رفع هذا الحظر فورا.

٢٣ - وأعرب الوزراء عن قلقهم إزاء استمرار التوترات بين الكاميرون ونيجيريا في شبه جزيرة باكاسي. وأكدوا مجددا ضرورة أن يتفادى البلدان، وقد عرضا النزاع بينهما على محكمة العدل الدولية من أجل إيجاد تسوية سلمية له، أي عملية من شأنها أن تزيد من حدة التوتر بينهما. وحث الوزراء البلدين، إضافة إلى ذلك، على الامتثال بدقة لأحكام اتفاقيات جنيف المتعلقة بسجناء الحرب. ووجهوا، في الختام، نداء إلى المجتمع الدولي كي يساعد في الحفاظ على السلام قبل صدور حكم محكمة العدل الدولية وأثناء صدوره وبعده.

٢٤ - ومنح الوزراء رئيس مكتب اللجنة ولاية لمباشرة ومواصلة أي عملية وساطة من شأنها أن تساعد في إحلال السلام أو توطيده وفي تحقيق مصالحة وطنية دائمة في البلدان الأعضاء التي تعاني من أزمات.

٢٥ - ووجه الوزراء نداء إلى الأمم المتحدة كي تقدم المساعدة من أجل تنظيم مؤتمر دون إقليمي بشأن السبل والوسائل الكفيلة بالقضاء على انتشار الأسلحة والمخدرات وتداولها على نحو غير مشروع في وسط أفريقيا.

٢٦ - وأشار الوزراء إلى أن اجتماعهم يتزامن مع احتفالات الأمم المتحدة بالذكرى الخمسين لعملياتها في مجال حفظ السلام. وأصروا على تأكيد تأييدهم ومساندتهم للأمين العام للأمم المتحدة وأعربوا عن شكرهم العميق للجهود التي ما فتئت تبذلها المنظمة دون كلل من أجل إحلال وتوطيد السلام في أفريقيا ولا سيما في المنطقة الفرعية لوسط أفريقيا.

- - - - -